المنصة الرقمية تقنية مستحدثة لتحسين جاذبية الإستثمار في الجزائر

Digital platform is a new technology to improve the attractiveness of investment in Algeria

سفيان شابني[1]*، سامية ياحي [2]

[1] المركز الجامعي مرسلي عبد الله (تيبازة)، مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، Chabni.sofiane@cu-tipaza.dz

[2] المركز الجامعي مرسلي عبد الله (تيبازة)، مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، Yahi.samia@cu-tipaza.dz

تاريخ الإرسال: 2023/12/15 تاريخ القبول: 2024/04/05 تاريخ النشر: 2024/06/01

الملخص:

إن المشرع الجزائري وبسنه للقانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار، دأب على مواصلة إصلاحاته الاقتصادية والقانونية للرفع من جاذبية الدولة الجزائرية للاستثمارات وتحسين مناخ الأعمال تمهيدا لتحقيق الاستدامة الاقتصادية، ويتجلى ذلك في جملة من المستجدات تتماشى والتطورات الراهنة على المستويين الداخلي والخارجي، لاسيما تلك المتعلقة بالتوجه نحو الرقمنة الشاملة للقطاعات في إطار متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، والتخلي عن الأساليب الخدماتية التقليدية الداعمة للبيروقراطية الإدارية والمساهمة في ضآلة المردودية العملية. وفي هذا الشأن أنشئت المنصة الرقمية للمستثمر باعتبارها تقنية مستحدثة يسند تسييرها إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، تعمل على مرافقة ومتابعة المشاريع الاستثمارية منذ تسجيلها وخلال فترة استغلالها، وتعنى بتوفير كافة المعلومات المرتبطة بمناخ الاستثمار في الجزائر تبسيطا للإجراءات وتجسيدا لمبدأ الشفافية في مجال الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، المنصة الرقمية للمستثمر، مبدأ الشفافية، مناخ الاستثمار.

[1]– المؤلف المرسل

Abstract:

The Algerian legislator, with the enactment of Law No. 22-18 on investment, has been continuing its economic and legal reforms to increase the attractiveness of the Algerian state for investments and improve the business climate in preparation for achieving economic sustainability, and this is reflected in a number of developments in line with current developments at the internal and external levels, especially those related to the trend towards comprehensive digitization of sectors within the framework of the requirements of the Fourth Industrial Revolution, and the abandonment of traditional service methods that support administrative bureaucracy and contribute to low profitability. Process. In this regard, the digital investor platform was established as a new technology entrusted to the Algerian Agency for Investment Promotion, which works to accompany and follow up on investment projects from their registration and during the period of their exploitation, and is concerned with providing all information related to the investment climate in Algeria in order to simplify procedures and embody the principle of transparency in the field of investment.

Keywords: digital transformation, digital platform for the investor, the principle of transparency of the investment climate.

مقدمة:

يعتبر الاستثمار أحد أبرز القطاعات الحيوية وطرفا أساسيا في معادلة النشاط الاقتصادي، وذلك لما يضطلع به من أهمية بالغة في المساهمة في تكريس الاستدامة الاقتصادية التي تعد من أهم مقومات الدولة الحديثة.

ومن أجل ذلك فإن الدولة الجزائرية ومنذ الاستقلال جعلت التنمية المستدامة للأمة في صلب اهتماماتها وقطاع الاستثمار ضمن أولوياتها باعتباره أحد المرتكزات التي يبني صناع القرار في الجزائر عليها آمالهم من أجل تجسيد تنمية شاملة ومستدامة، ويتجلى ذلك في مجمل الإصلاحات الاقتصادية والقانونية التي قامت بها السلطات الوطنية بهدف تحسين مناخ الأعمال والرفع من جاذبية الدولة للاستثمارات آخرها كان صدور القانون المتعلق بالاستثمار لسنة 2022، الذي جاء بعدة مستجدات هامة وجوهرية تدعم وتحسن تنافسية الاقتصاد الوطني، وتواكب متطلبات العصر الحديث، ولعل أبرز هذه المستجدات تكمن في استحداث المنصة الرقمية للمستثمر باعتبارها أحد تطبيقات سياسة التحول الرقمي في مجال الاستثمار والتي هي موضوع دراستنا في هذه الورقة البحثية.

كما أن الاستعمال الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال أدى إلى بروز أنماط جديدة للاستثمار، وهو ما أكدت عليه أحكام القانون رقم 22–18 وذلك من خلال إعطاء الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الإبتكار واقتصاد المعرفة وذلك بتعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة، وكنتيجة لذلك تم العمل على رقمنة قطاع الاستثمار لاسيما بإنشاء المنصة الرقمية للمستثمر باعتبارها تقنية حديثة تعنى بمرافقة المستثمر وتوجيهه انطلاقا من تسجيل مشروعه وأثناء فترة استغلاله.

وتجدر الإشارة إلى أن دراستنا لهذا الموضوع **تهدف** إلى توضيح مسار التحول الرقمي في مجال الاستثمار على ضوء القانون رقم 22–18.

وتكمن **أهمية** الموضوع في الوقوف على دور المنصة الرقمية للمستثمر في تجسيد شفافية العملية الاستثمارية، ومدى مساهمتها في رفع جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية.

وبناء على ما سبق ذكره، يمكننا طرح **الإشكالية** الآتية: ما مدى مساهمة المنصة الرقمية للمستثمر في الرفع من جاذبية الجزائر للاستثمارات؟

وخدمة للإشكالية الرئيسية، قمنا بتذييلها بجملة من التساؤلات الفرعية:

- فيم يكمن مسار التحول الرقمي في مجال الاستثمار؟
- ما المقصود بالمنصة الرقمية للمستثمر؟
- إلى أي مدى ساهمت المنصة الرقمية للمستثمر في تجسيد شفافية العملية الاستثمارية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا إلى عرض هذه الدراسة في إطار خطة ثنائية المباحث، تطرقنا في **مبحثها الأول** إلى التحول الرقمي في مجال الاستثمار، أما **المبحث الثاني** فقد تناولنا فيه أبعاد وتحديات المنصة الرقمية للمستثمر.

المبحث الأول: التحول الرقمي لقطاع الاستثمار.

في خضم سياسة التحول الرقمي التي تبنتها الحكومة الجزائرية في أساليب تعاملها وتقديمها لمختلف الخدمات للمواطنين في الدولة عبر الوسائط الإلكترونية، والتخلي عن الأساليب التقليدية ذات الصبغة الورقية المعقدة؛ كان لابد أن تمتد هذه التحولات الجوهرية إلى الميدان الاقتصادي الذي يرتكز

أساسا على قطاع الاستثمار باعتباره لبنة التنويع الاقتصادي وأحد دعائم التنمية المستدامة، وذلك بتكريس نظام الرقمنة في مجال الاستثمار كامتداد لما انتهجته السلطات الوطنية باعتمادها على الإدارة الإلكترونية في شتى الميادين والمجالات.

وعليه فإننا سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين بحيث نخصص المطلب الأول منه لدراسة استراتيجية التوجه الرقمي وفق القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار، أما المطلب الثاني فسنخصصه لدراسة استحداث المنصة الرقمية للمستثمر كإحدى مظاهر التوجه الرقمي في مجال الاستثمار

المطلب الأول: استراتيجية التوجه الرقمي وفق القانون المتعلق بالاستثمار.

لقد جاء القانون المتعلق بالاستثمار برؤية استثمارية حديثة قائمة على أسس متينة تتماشى ومتطلبات اقتصاد المعرفة والتطور التكنولوجي، حيث سعى من خلال أحكامه إلى الاستجابة لسياسة التحول الرقمي التي دعا إليها رئيس الجمهورية، وهو ما يظهر جليا رغبة المشرع في عصرنة مجال الاستثمار وترقية مناخ الأعمال.

وعليه فإننا سنقسم هذا المطلب إلى فرعين بحيث سنخصص الفرع الأول لدراسة التوجه الرقمي للاستثمار باعتباره استجابة لمشروع الجزائر الإلكترونية، أما الفرع الثاني فسنخصصه لدراسة التوجه الرقمي باعتباره نتيجة للإصلاحات الاقتصادية.

الفرع الأول: التوجه الرقمي للاستثمار استجابةً لمشروع الجزائر الإلكترونية

لقد أفرزت التطورات التكنولوجية والعلمية أساليب تنظيمية جديدة، أدت إلى تغيير في النظم الإدارية التقليدية، وذلك باعتماد معالم جديدة لإدارة قائمة على الاستخدام الواسع للتقنية في شتى المعاملات،[1] وذلك بهدف تقديم أفضل الخدمات وتوفير الشفافية بإتاحة الوصول لكافة المعلومات، وهو ما يصطلح عليه "الحوكمة الإلكترونية" والتي تشكل ركيزة للإدارة العمومية العصرية.

وتعرف الحوكمة الإلكترونية أنها: "مجموعة الأفعال والسلوكيات التي تندرج ضمنها المعلومات الإلكترونية للإدارة أين تكون الشفافية والنجاعة هي القاعدة الذهبية لخدمة المواطن."[2] ويمكن تعريفها

كذلك أنها مجموع التغيرات التي تمس الأساليب التنظيمية والتسييرية للإدارة العمومية بناء على الإستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، لتوفير أجود الخدمات للمواطنين.

ويشكل الإستغلال الأمثل للحوكمة الإلكترونية تحسينا لأنماط تسيير المجتمع المدني والحياة الاقتصادية على حد سواء؛[3] ولعل هذا ما دفع بصناع القرار في الجزائر إلى العزم على تفعيل مشروع الجزائر الإلكترونية إبتداء من سنة 2008، والذي أطلقته وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال بمشاركة العديد من الأطراف الفاعلة في الساحة الوطنية من مؤسسات وإدارات عمومية ومتعاملين اقتصاديين عموميين وخواص، الجامعات ومراكز البحث (والذين بلغ عددهم حوالي 300 شخص)، وقد كان من أهم المخرجات المتوصل إليها:

- تشجيع الاقتصاد القائم على المعرفة؛
- تسريع استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية وعلى مستوى المؤسسات؛
- تثمين التعاون الدولي في هذا الشأن؛
- تأهيل الإطار القانوني التشريعي والتنظيمي وفق متطلبات الحوكمة الإلكترونية؛
- تعزيز البنية الأساسية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال.[4]

والجدير بالذكر، أن مشروع الجزائر الإلكترونية لم يدخل حيز النفاذ إلا مع بداية سنة 2013 وذلك بناء على الأهداف المسطرة سابقا.

وفي هذا الإطار، فإن نظام الرقمنة المستحدث بموجب قانون الاستثمار لسنة 2022، يعد إحدى مظاهر الحوكمة الإلكترونية؛ حيث يعتمد في تعامله مع المستثمرين على منظومة إلكترونية تتدخل فيها كل الهيئات المشرفة على العملية الاستثمارية في الجزائر، وذلك على غرار الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار من خلال تكريس التعامل عن بعد بواسطة المنصات الرقمية لغرض تقديم أفضل الخدمات للمستثمرين، والقضاء على مساوئ التعامل التقليدي وما يترتب عنه من بيروقراطية وفساد إداري.[5]

كما أن رقمنة قطاع الاستثمار تعتبر تكملة لمسار استراتيجية العصرنة الشاملة للقطاعات، وتطوير أنظمة معلوماتية لترشيد التسيير المركزي والمحلي في إطار الحكامة الإلكترونية. ولقد كان للمشرع الجزائري تجربة في هذا الشأن، وذلك بإصداره لجملة من النصوص التشريعية والتنظيمية التي تدعم هذا

المسعى، ونخص بالذكر منها القانون رقم 15-03 المتضمن عصرنة قطاع العدالة،[6] القانون رقم 15-04 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين،[7] والقانون 15-21 المحدد للمبادئ الأساسية والقواعد العامة التي تحكم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.[8]

أما في إطار ترشيد وتحسين حوكمة القطاع الاقتصادي فإنه تم إنشاء البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية،[9] وكذا إصدار القانون المتعلق بالتجارة الإلكترونية،[10] واستحداث السجل التجاري الإلكتروني.[11]

ولقد كانت آخر المستجدات في هذا الخصوص، إنشاء المنصة الرقمية للمستثمر وذلك في إطار سياسة تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة وإعطاء الأفضلية للتحويل التكنولوجي في ميدان الاستثمار، واستحدثت المنصة كأسلوب لتحقيق الشفافية الإدارية في التعامل مع المستثمرين بأكثر مرونة وفعالية ومردودية،[12] وذلك بغية تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، والرفع من جاذبيته وقدرته الاستقطابية، التي لطالما احتلت أسوء التصنيفات ضمن المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار.[13]

الفرع الثاني: التوجه الرقمي للاستثمار نتيجة للإصلاحات الاقتصادية

إن أهم ما يشغل الفكر الاقتصادي العالمي في العقود الأخيرة، هو العمل على ضمان الاستدامة الاقتصادية في ضوء مجتمع المعرفة، وهو ما جعل التوجهات العالمية تشهد تغيرا فيما يخص التنمية الاقتصادية والاستثمار.[14]

ومن أجل مواكبة سيرورة التقدم العلمي والتكنولوجي، أصبح اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال يشكلان أهم مدرجات القانون المتعلق بالاستثمار، والذي يتجسد في مضمون المادة (02) منه، التي تنص صراحة على إعطاء الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة، إضافة إلى تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة،[15] ولعل إدراج اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال في ذات البند لم ينشأ من العدم، وإنما راجع للارتباط الوثيق الذي يجمعهما واستحاله الفصل بينهما،[16] وتكمن فائدة الاستثمار فيهما فيما يلي:

أولا: إن الرقي الاقتصادي أصبح يقاس بمدى التطور العلمي والتكنولوجي المتوصل إليه، لا بالتطور الكمي في الإنتاج، ويعد ذلك من مؤشرات الاقتصاد القائم على المعرفة. حيث تعتبر الخبرة الفنية والعلمية شرطا أساسيا للتنمية الاقتصادية في العصر الحديث، وعنصرا مهما لتصنيع البلدان النامية.[17]

ولقد أصبح التحول نحو هذا النوع من الاقتصاد يشكل ضرورة حتمية تفرضها التغيرات الاقتصادية الدولية، لاسيما بالنسبة للدول النامية على غرار الجزائر، وذلك لما ينطوي عليه من فوائد وما يتسم به من مزايا تعود على الاقتصاد الوطني بالإيجاب وأبرزها ترقيته لبيئة الأعمال كإحدى ركائز التنمية المستدامة للبلاد، ويقوم اقتصاد المعرفة على الاستثمار في الموارد البشرية وذلك بتشجيع رأس المال الفكري على الإبداع والابتكار، وتكوين وتبادل المعرفة كنشاط اقتصادي، ولذلك فإن الاستثمار في المعرفة يعد أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد الحديث، نظرا لما يحققه من تنافسية بين المؤسسات وارتفاع المساهمة في الصناعات التكنولوجية مصل الخدمات المالية وخدمات الأعمال.[18]

ثانيا: إن المفاهيم الحديثة للاستثمار أصبحت تبنى على الاستعمال الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ويعد التحول الرقمي للاستثمار في صلب هذه الاستراتيجية، حيث ظهر الاقتصاد الرقمي كحل للعديد من المشكلات الاقتصادية وساهم في زيادة مستويات المرونة من خلال قدرته على تحقيق نقلة نوعية متسارعة في الأداء الاقتصادي، وقد نتج عنه تغير جذري في طبيعة العلاقات الاقتصادية العالمية ومصادر الميزة التنافسية وفرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كل ذلك من شأنه تحسين أداء البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمارات واستقطاب الرساميل الأجنبية ودفع عجلة النمو الاقتصادي، وهذا ما يفسر أهمية الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.[19]

المطلب الثاني : استحداث المنصة الرقمية للمستثمر.

تعتبر المنصة الرقمية للمستثمر تقنية إلكترونية استحداثها المشرع الجزائري بموجب القانون المتعلق بالاستثمار استجابة لاستراتيجية الجزائر الإلكترونية ونتيجة للإصلاحات الاقتصادية والتحيينات القانونية التي يشهدها قطاع الاستثمار، وذلك مسايرة للتحولات الاقتصادية والتكنولوجية الخارجية.

وتهتم هذه المنصة بمرافقة ومتابعة المشاريع الاستثمارية منذ تسجيلها وخلال فترة استغلالها بغية تسهيل الإجراءات على المستثمرين، ومجابهة كافة العراقيل البيروقراطية التي تحول دون السير الحسن لمراحل إنجاز مشروع الاستثمار.

وعليه فإننا سنقسم هذا المطلب إلى فرعين، بحيث نخصص الفرع الأول منه لتعريف المنصة الرقمية للمستثمر، أما الفرع الثاني فإننا سنخصصه لدراسة المهام المنوطة بها.

الفرع الأول: تعريف المنصة الرقمية للمستثمر

لقد أنشئت المنصة الرقمية للمستثمر بمقتضى المادة "23" من القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار، ويسند تسييرها إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، حيث تسمح بتوفير كل المعلومات ذات الصلة بالنشاط الاستثماري، لاسيما منها فرص الاستثمار في الجزائر، والعرض العقاري والتحفيزات والمزايا، وكذا الإجراءات المرتبطة بالاستثمار.[20]

وتعمل المنصة على إزالة الطابع المادي عن جميع الإجراءات، وإحالتها للاستكمال عبر شبكة الأنترنت، إضافة إلى تكييف الإجراءات الواجب اتباعها حسب شكل الاستثمار ونوع الطلبات.

وتعرف المنصة الرقمية للمستثمر بأنها: "تلك الأداة الإلكترونية المتصلة بالأنظمة المعلوماتية الخاصة بالهيئات المشرفة على الاستثمار في الجزائر، حيث تكفل توجيه الاستثمارات ومرافقتها ومتابعتها منذ تسجيلها وخلال فترة استغلالها." [21]

وقد برزت الحاجة الملحة لاستحداث المنصة الرقمية للمستثمر بغية ترقية قطاع الاستثمار، وتحسين مناخ الأعمال في الجزائر، وذلك لما توفره المنصة من تنسيق بين مختلف الهيئات والإدارات القائمة على الاستثمار بواسطة الوسائط الإلكترونية، وما تكفله من متابعة للمشاريع الاستثمارية، ومرافقة وتوجيه للمستثمرين لاسيما الأجانب منهم، لجهلهم بقواعد وأحكام الدولة المضيفة للاستثمار، حيث تمكنهم المنصة الرقمية من الاطلاع على كافة المعلومات والمستجدات وتوضيح خطط الاستثمار ومزاياه في الجزائر.[22]

ومن المؤكد أن رقمنة خدمات الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار"AAPI"، من شأنه أن يحدث ثورة في مجال الاستثمار،[23] نظير ما يعهد إليها من مهام بارزة واختصاصات واسعة في الإشراف على العملية الاستثمارية، والعمل على توفير المناخ الملائم لاستقطاب الرساميل الوطنية والأجنبية، وجذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين، الأمر الذي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تصبو إليها الجزائر.[24]

الفرع الثاني: المهام المنوطة بالمنصة الرقمية للمستثمر.

تكمن مهام المنصة الرقمية للمستثمر في التكفل بتبسيط وتسهيل عملية إنشاء الشركات والاستثمارات، كما تضمن شفافية الإجراءات الواجب تنفيذها وشكليات فحص ملفات المستثمرين ومعالجتها، وتمكن المستثمرين من متابعة مدى تقدم ملفاتهم الاستثمارية عن بعد.[25]

كما يناط بها المهام الآتية:

- تحسين التواصل بين المستثمرين والإدارة الاقتصادية؛
- الإسراع في عملية معالجة ملفات المستثمرين ودراستها من قبل الإدارات المعنية؛
- تحسين الخدمة العامة من حيث المواعيد ومردودية الأعوان وجودة الخدمة المقدمة؛
- تحسين أداء المرافق العامة وجعلها أكثر إتاحة وذات ولوج أسهل بالنسبة للمستثمرين؛
- تنظيم التعاون الفعال بين مصالح الإدارة المعنية بفعل الاستثمار؛
- السماح بالتبادل المباشر والفوري بين أعوان الإدارات والهيئات المعنية.[26]

وتختص المنصة الرقمية للمستثمر أيضا بالمهام الآتية:

- مجابهة كافة مظاهر البيروقراطية وإزالة الطابع المادي عن جميع الإجراءات الإدارية؛
- وضع المستثمرين في حالة من المسؤولية والحرص بفعل الرقابة على المشاريع الاستثمارية منذ تسجيلها وخلال فترة استغلالها؛
- تحقيق مبدأ الشفافية بتوفير كل المعلومات ذات الصلة بالنشاط الاستثماري لاسيما تلك المتعلقة بالعقار الموجه للاستثمار.[27]

كما تضطلع المنصة الرقمية للمستثمر بتقديم عدة خدمات نذكر منها ما يلي:

- شرح مراحل تسجيل مشروعه الاستثماري عبر إنشاء حساب المستثمر على مستوى المنصة؛
- الإجابة على الأسئلة التقنية الشائعة حول عمليات تسجيل الاستثمار؛
- تمكين المستثمرين من معرفة المتدخلين في العملية الاستثمارية على غرار مصالح الوزير الأول إضافة إلى تعريفهم بالأجهزة المكلفة بالاستثمار؛

- تبيان كيفية الإستفادة من المزايا المتعلقة بالاستثمار؛
- التكفل بتوضيح الإجراءات المتبعة في إنشاء الشركة وهي عملية تربط عددا معينا من الخطوات المتتالية لتنفيذ مشروع الاستثمار؛
- وتضمن المنصة كذلك شرحا لأهم المصطلحات ذات الصلة بالاستثمار وذلك بواسطة المعجم المدرج في موقعها الإلكتروني.[28]

المبحث الثاني: أبعاد وتحديات المنصة الرقمية للمستثمر.

تنطوي المنصة الرقمية للمستثمر على أهمية كبيرة نظير ما تقدمه من خدمات وتسهيلات تساهم في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، حيث تعمل على توفير البيئة الملائمة لجذب أكبر قدر من الرساميل الأجنبية التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني، ويشكل مبدأ الشفافية الذي توفره المنصة الركيزة الأساسية التي يستند إليها المستثمر وهو بصدد دراسة أوضاع الاستثمار في الدولة المضيفة، وذلك نظرا لما يحققه من إحاطة بكافة المعلومات المرتبطة بقطاع الاستثمار. وأمام كل هذا فإنه يمكن أن تعترض المنصة الرقمية للمستثمر معوقات تعطل قيامها بمهامها، لاسيما تلك المتعلقة بضعف البنى التحتية الإلكترونية، وعليه فإننا سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين بحيث نخصص المطلب الأول منه لدراسة تجسيد مبدأ الشفافية في ظل اعتماد المنصة الرقمية للمستثمر، أما المطلب الثاني فسنخصصه لدراسة واقع ومعوقات المنصة الرقمية للمستثمر في الجزائر.

المطلب الأول: تجسيد مبدأ الشفافية في ظل اعتماد المنصة الرقمية للمستثمر.

يعتبر مبدأ الشفافية من أبرز المستجدات التي أقحمت في مجال الاستثمار على ضوء القانون رقم 22-18، ويعد نتيجة للتحول الرقمي الذي يشهده القطاع. وقد تم التأكيد على ذلك بمقتضى أحكام هذا القانون ونصوصه التنظيمية، بالنص صراحة على وضع كافة المعلومات المرتبطة بالاستثمار تحت تصرف المستثمرين عبر الوسائط الإلكترونية المستحدثة.

ومن هذا المنطلق، فإن هذا المطلب سوف يخصص لتبيان المقصود بمبدأ الشفافية (فرع أول)، كما سنوضح أهم تطبيقات هذا المبدأ في مجال الاستثمار (فرع ثاني).

الفرع الأول: مضمون الشفافية في مجال الاستثمار.

قبل التطرق لمضمون الشفافية في قطاع الاستثمار، فإنه يجب الإشارة أولا إلى المقصود بالشفافية كمصطلح منفرد ظهر في أدبيات الديمقراطيات العريقة في أواخر القرن العشرين.

حيث عرفتها هيئة الأمم المتحدة بأنها حرية تدفق المعلومات، أي توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم واتخاذ القرارات المناسبة واكتشاف الأخطاء.[29]

وعرفها جانب آخر أنها توافر المعلومات لعامة الناس حول السياسات والأنظمة والتعليمات والقوانين والقرارات الحكومية.[30]

أما في مجال الاستثمار فيقصد بمبدأ الشفافية تمكين المستثمرين من الوصول إلى كل المعلومات المرتبطة بمشروع الاستثمار المزمع إنجازه، ويتم ذلك تحت إشراف الهيئات المكلفة بالاستثمار المتمثلة في المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، زيادة على الأجهزة المتدخلة في العملية الاستثمارية على غرار إدارة الضرائب وإدارة الجمارك والبنوك والمؤسسات المالية وغيرها.

ويتم تزويد المستثمرين بمعلومات مفصلة عن مناخ الاستثمار بالتنسيق عبر الوسائط الإلكترونية المتصلة بيانيا بالأنظمة المعلوماتية للأجهزة المتدخلة والمكلفة بالعملية الاستثمارية.

ويعتبر مبدأ الشفافية في مجال الاستثمار ضمانة أساسية تتحقق معها المعاملة العادلة والمنصفة للمستثمر في كل مراحل ممارسة نشاط الاستثمار، من بداية التسجيل، مرورا بمرحلة الإنجاز والإستغلال، وحتى في حالة تسوية الخلافات عن طريق التحكيم التجاري الدولي.[31]

حيث نجد أن أسس ومبادئ اتخاذ قرار الاستثمار في دولة ما قائم على توفير المعلومات اللازمة لبناء هذا القرار، ولا يتأتى للمستثمر نيل هذه الغاية إلا في دولة تتعامل بشفافية وتكون في منأى عن السلوكات البيروقراطية المتمثلة في حجب المعلومات والإكثار من الإجراءات المعقدة.[32]

الفرع الثاني: مظاهر الشفافية في مجال الاستثمار.

إن مسار الشفافية يبدأ بالرقمنة، وتتجلى رغبة المشرع في تحقيق هذه الغاية بإنشائه للمنصة الرقمية للمستثمر، التي تعمل على تبسيط وتسهيل الإجراءات الواجب اتباعها في عملية الاستثمار، حيث توفر على المستثمرين لاسيما الأجانب منهم عناء السفر لإيداع ملفاتهم، وتمكنهم من مباشرة كافة الإجراءات من مواطنهم، ومتابعة المشاريع بأريحية، ما يضفي على العملية طابع الشفافية.

وتعزز المنصة الرقمية الشفافية بتسهيل عمل المصالح الإدارية والتنسيق بين مختلف الهيئات وتبادل المعلومات بشكل فوري.[33] وتساهم كذلك في توفير الوقت والجهد وإزالة مظاهر البيروقراطية وبالتالي فهي أداء تساهم في تشجيع استقطاب الاستثمارات.[34]

ولعل أبرز تطبيقات مبدأ الشفافية في مجال الاستثمار تتجلى في الاستفادة من التسهيلات لغرض الحصول على العقار الموجه للاستثمار بكل مرونة وسهولة، خاصة وأن المشروع الاستثماري متوقف على توفر العقار، وأن فكرة الحصول على العقار تعترضها العديد من الإجراءات المعقدة المنتهجة من قبل الهيئات المكلفة بمسار العقار؛[35] وقد جاءت المنصة الرقمية للمستثمر لتحول دون هذه الممارسات، حيث توضع المعلومات التي تتعلق بتوفر العقار تحت تصرف المستثمر من طرف الهيئات المكلفة بالعقار على مستوى المنصة الرقمية،[36] ما يتيح للمستثمر إمكانية الاطلاع على طبيعة العقارات المتوفرة، والمناطق الجغرافية التي تتواجد فيها بحكم المساحة الشاسعة التي تتوافر عليها الجزائر.[37]

والظاهر من استحداث المنصة الرقمية للمستثمر أنها تجسيد فعلي للتوجه الرقمي لقانون الاستثمار لسنة 2022، ويبدو بأن المشرع استقر على ذلك من أجل عصرنة قطاع الاستثمار بما يضمن الجودة وإعطاء الشفافية اللازمة للدفع بعجلة التنمية، والتخلص من المعالجة المادية للوثائق التي تفضي إلى إضعاف مردودية النشاط الاستثماري.[38]

المطلب الثاني: واقع المنصة الرقمية للمستثمر والمعوقات التي تواجهها.

سنستعرض في هذا المطلب واقع المنصة الرقمية للمستثمر والتي تم استحداثها منذ قرابة السنة، ومدى التطورات التي وصلت إليها (فرع أول)، وعلاوة على ذلك، سيتم الإشارة إلى المعوقات التي تعترض هذه المنصة وتحول دون قيامها بالمطلوب (فرع ثاني).

الفرع الأول: واقع المنصة الرقمية للمستثمر.

أشرف الوزير الأول "أيمن بن عبد الرحمن" بتاريخ 20 أكتوبر سنة 2022، وبمناسبة تدشين مقر الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار والشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية، على إطلاق المنصة الرقمية للمستثمر التي تسمح بتوجيه الاستثمارات والإسراع في معالجة ملفات مشاريع الاستثمار ودراستها من قبل الإدارات المعنية والسماح للمستثمرين بمتابعة مدى تقدم ملفاتهم عن بعد.

وقد عرفت المنصة الرقمية للمستثمر منذ إطلاقها إقبالا معتبرا من طرف المتعاملين الاقتصاديين الذين عرفوا عن أنفسهم، وسجلوا مشاريعهم، وقد أوضح "أحمد بريشي" –إطار في الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار– أن المنصة شهدت وفي فترة وجيزة من إطلاقها تسجيل حوالي 233 مشروعا عبر البلاد، وأضاف ذات المسؤول أن إقبال المتعاملين الاقتصاديين على تسجيل مشاريعهم على هذه المنصة متزايد؛ وأكد السيد "بريشي" أن القانون رقم 22–18 جاء ليجعل الفعل الاستثماري أكثر سهولة، وإرساء الاستقرار على مناخ الأعمال، ووضع حد للعراقيل التنظيمية التي تقف وراء الانسدادات التي يعرفها الاقتصاد الوطني.[39]

إن قانون الاستثمار الجديد يشكل مفتاحا على الاستدامة الاقتصادية للدولة الجزائرية، حيث أكدت مؤخرا منظمات أرباب العمل على وجود أكثر من 100 طلب استثمار أجنبي على طاولة السلطات الوطنية، مقابل إبداء 1200 متعامل أجنبي نيتهم في دخول السوق الجزائرية.

ومن جهتها، كشفت الوكالة في آخر حصيلة لها عن تسجيل أكثر من 1694 مشروعا استثماريا، بقيمة تتجاوز 845 مليار دينار جزائري (6.3 مليار دولار) منذ دخول القانون الجديد حيز التطبيق، في الفترة منذ أوائل نوفمبر 2022 إلى 31 مارس2023. [40]

وقد بلغ عدد المشاريع المسجلة على مستوى الشبابيك الوحيدة اللامركزية والشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية إلى غاية 31 جوان 2023، 3120 مشروعا، بقيمة تفوق 1731 مليار دج وهو عدد مشرح لأن يرتفع إلى 10 آلاف مشروع مطلع سنة 2024، وهذا بفضل صدور قانون العقار الاقتصادي؛ وأفاد المدير العام للوكالة "عمر ركاش" أن هذه الأخيرة تستعد لإطلاق بورصة الشراكة

عبر منصتها الرقمية، وذلك لتسهيل التواصل بين المستثمرين، سواء الجزائريين أو الأجانب لتمكينهم من إقامة مشاريع مشتركة.[41]

وتأتي هذه المؤشرات الإيجابية –وفق المراقبين–في أعقاب حالة من الجمود الكامل للاستثمار الوطني والأجنبي منذ سنة 2019، وتراهن السلطات الجزائرية في ظل –تشريع جديد للاستثمار–على تفعيل خطة رئيس الجمهورية للإنعاش الاقتصادي.[42]

الفرع الثاني: المعوقات التي تواجه المنصة الرقمية للمستثمر.

أمام الدور البارز الذي تشغله المنصة الرقمية للمستثمر في تحسين مناخ الأعمال، والرفع من جاذبية الجزائر للاستثمارات من خلال تمكين المستثمرين من تأسيس شركاتهم إلكترونيا، بتوفير كل المعلومات والإجراءات ذات العلاقة، وتضمن السرعة والنجاعة والمرونة في الإنجاز، فإنه يقابل ذلك العديد من المعوقات التي تقف حائلا أمام تطبيق هذه الرقمنة والمتمثلة في:

- ارتفاع تكاليف تجهيز البنى التحتية الإلكترونية؛
- ضعف الموارد المالية المخصصة لمشاريع الرقمنة في المجال الاقتصادي؛
- ضعف التخطيط والتنسيق بين مختلف الإدارات المرتبطة بقطاع الاستثمار؛
- مشكل الصيانة التقنية لبرامج الرقمنة؛
- تفشي البيروقراطية في الجانب الإداري وانخفاض مستوى الثقة بالحكومة ومعاملاتها من قبل المستثمرين خاصة الأجانب؛
- قلة الموظفين الملمين بالمهارات الأساسية لاستخدام الحاسب الآلي وشبكة الانترنت؛
- غياب الدورات التكوينية ورسكلة موظفي الإدارة في ظل التحول للإدارة الإلكترونية.[43]

ومع الثورة التقنية وسيطرة مواقع التواصل الاجتماعي وانتشار المنصات والتطبيقات الرقمية، تزايدت الأهمية بالأمن المعلوماتي الذي أصبح يشكل أبرز المعوقات التي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية والرقمنة في مجال الاستثمار، حيث يعد عنصر الأمن والثقة في مجال المعلوماتية والاتصالات في الإدارة الإلكترونية من المسائل الجوهرية المساهمة في نجاحها.[44]

خاتمة:

وفي ختام هذه الورقة البحثية يظهر لنا جليا عزم المشرع الجزائري على النهوض الحقيقي والفعال بقطاع الاستثمار، وتحقيق الاستدامة الاقتصادية وذلك من خلال تحسين مناخ الأعمال والرفع من الجاذبية الاستثمارية للدولة؛ ويتجسد ذلك من خلال تبنيه لمفاهيم جديدة قائمة على الرقمنة الشاملة للقطاع وتعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة، والتي خلصت إلى استحداث المنصة الرقمية للمستثمر كأداة إلكترونية تضمن إزالة الطابع المادي لجميع الإجراءات المتعلقة بالاستثمار، وتسمح بتوجيه الاستثمارات ومرافقتها ومتابعتها منذ تسجيلها وخلال فترة استغلالها، الأمر الذي يساهم في محاربة البيروقراطية وإضفاء الشفافية والنزاهة على العملية الاستثمارية.

وبناء على ما سبق فإنه يمكننا التوصل إلى جملة من النتائج ومجموعة من الاقتراحات

أهم النتائج المتوصل إليها في هذا الموضوع:

- التحول الرقمي في مجال الاستثمار هو استجابة لمشروع الجزائر الإلكترونية الذي تم تبنيه سنة 2013.
- التوجه الرقمي للاستثمار هو نتيجة لاقتصاد المعرفة، القائم على المعرفة والتطور التكنولوجي لا على التطور الكمي في الإنتاج.
- تشكل المنصة الرقمية للمستثمر بوابة حقيقية وتفاعلية لتشجيع وترويج الاستثمار، تعمل على تعريف المستثمرين بفرص وإمكانيات الاستثمار المتاحة في الجزائر.
- تساهم المنصة الرقمية للمستثمر في تجسيد مبدأ الشفافية، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالاستثمار الناجح وجودا وعدما، الأمر الذي يمهد الطريق أمام مناخ استثماري خال من العراقيل البيروقراطية والتعقيدات الإدارية.
- تسمح المنصة الرقمية للمستثمر بتجسيد مرونة وسهولة فكرة الحصول على العقار الموجه للاستثمار، وذلك بتوفير نظرة شاملة حول طبيعة ونوع العقارات المتاحة في الجزائر.

أهم الاقتراحات التي يمكن تقديمها في هذا الموضوع:

- إلزامية تحسين وتطوير شبكة الانترنت، فأداء المنصة الرقمية للمستثمر مهامها على الوجه الكامل يرتبط بمدى سرعة تدفق الانترنت.
- وجوب التحديث المتواصل للمنصة الرقمية نظرا للتطور التقني والتكنولوجي المستمر.
- ضرورة توفير الأمن المعلوماتي لحماية المنصة وبياناتها من مختلف الأخطار المعلوماتية.
- العمل على ربط المنصة الرقمية للمستثمر بالأنظمة المعلوماتية الخاصة بالهيئات والإدارات ذات العلاقة مع فعل الاستثمار.
- تكوين وتأهيل الموظفين القائمين على المنصة الرقمية للمستثمر.
- ضرورة إصدار التشريع المتعلق بالعقار الموجه للاستثمار، والذي يمكن من رقمنة القطاع العقاري ويسهل من عملية الحصول على العقارات القابلة للاستثمار.

الهوامش

[1]– علواني نورة، أثر عصرنة الإدارة العمومية بتطبيق الإدارة الإلكترونية على تحقيق مبادئ الحوكمة بمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 07، العدد01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، 2023، ص98.

[2]– عدمان مريزق ولونيس حسينة، الحوكمة الإلكترونية مدخل لتنمية الإدارة العمومية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، دع، جامعة البليدة 2، دس، ص138.

[3]– المرجع نفسه، ص137.

[4]– سعيدي خديجة ومسيردي سيد أحمد، مشروع الجزائر الإلكترونية واقع وتحديات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الرابع، جامعة البليدة 2، ص278.

[5]– إرزيل الكاهنة، نظرة حول جديد قانون الاستثمار لسنة 2022، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 17، العدد الثاني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2022، ص62–63.

[6]– القانون رقم 15–03، المؤرخ في 01 فبراير سنة 2015، المتعلق بعصرنة العدالة، ج رع 06، المؤرخة في 10 فبراير سنة 2015.

[7]– القانون رقم 15–04، المؤرخ في 01 فبراير سنة 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج رع 06، المؤرخة في 10 فبراير سنة 2015.

[8]– القانون رقم 15–21، المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ج رع 71، المؤرخة في 30 ديسمبر سنة 2015.

[9]– قرار مؤرخ في 17 نوفمبر 2013، يحدد محتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وكيفيات تسييرها وكيفيات تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية، ج رع 21، المؤرخة في 09 أبريل 2014.

[10]– القانون رقم 18–05، المؤرخ في 10 ماي 2018، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، ج رع 28، المؤرخة في 16 ماي سنة 2018.

[11]– المرسوم التنفيذي 18–112، المؤرخ في 05 أفريل 2018، الذي يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء إلكتروني، ج رع 21، المؤرخة في 11 أفريل 2018، المعدل والمتمم.

[12]– القانون رقم 22–18، المؤرخ في 24 يوليو سنة 2022، المتعلق بالاستثمار، ج رع 50، المؤرخة في 28 يوليو 2022.

[13]– إرزيل الكاهنة، مرجع سابق، ص63.

[14]– محمد علواني، الاقتصاد المعرفي وريادة الأعمال، مجلة رواد الأعمال، 27 فبراير 2018، راجع الموقع الإلكتروني: www.rowadalaamal.com ، تاريخ الولوج إلى الموقع: 01 سبتمبر 2023 على الساعة الخامسة (17) مساء.

[15]– المادة الثانية (02)، القانون رقم 22–18، سالف الذكر.

[16]– إرزيل الكاهنة، مرجع سابق، ص58.

[17]– عيبوط محند وعلي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، الطبعة الثانية، دار هومه، الجزائر، 2014، ص159.

[18]– إرزيل الكاهنة، مرجع سابق، ص58–59.

[19]– ندى مجدي مصطفى جلول وآخرون، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدوب العربية 2000–2020، المركز الديمقراطي العربي، 09 يونيو 2023، راجع الموقع الإلكتروني: www.democraticac.de تاريخ الولوج إلى الموقع: 02 سبتمبر 2023 على الساعة التاسعة (21) مساء.

[20]– المادة 23، من القانون رقم 22–18، سالف الذكر.

[21]– المادة 27، من المرسوم التنفيذي رقم 22–298، المؤرخ في 08 سبتمبر سنة 2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها، ج رع 60 المؤرخة في 18 سبتمبر 2022.

[22]– كوسام أمينة، آليات تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر في إطار القانون رقم 22–18، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان بن عاشور، الجلفة الجزائر، المجلد الثامن العدد 02، جوان 2023، ص138.

[23] – Founas souhila, la plateforme numérique de l'investisseur : une solution numérique pour améliorer le climat d'investissement en Algérie, revue el-nebras d'études juridiques, volume : 06, N :04, avril 2023,p 204.

[24]– رزق الله العيد، مستجدات آليات تشجيع الاستثمار الأجنبي –الجزائر–، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2023، ص909.

[25]– المنصة الرقمية للمستثمر، راجع الموقع الإلكتروني للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار aapi.dz، تاريخ الولوج إلى الموقع: 04 سبتمبر 2023 على الساعة العاشرة (22:00) مساء.

[26]– راجع المادة 28، من المرسوم التنفيذي رقم 22–298، سالف الذكر.

[27]– بن عبيد سهام، دور القانون 22–18 المتعلق بالاستثمار في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد السابع، العدد 01، 2023، ص531.

[28]– المنصة الرقمية للمستثمر، راجع الموقع الإلكتروني invest.gov.dz، تاريخ الولوج إلى الموقع: 06 سبتمبر 2023 على الساعة الحادية عشر (11) صباحا.

[29]– سليمان حاج عزام، التلازم بين الاستثمار الناجح ومبادئ الشفافية والديمقراطية، مجلة الحقوق والحريات، العدد الثالث، ديسمبر 2016، ص105.

[30]– فارس بن علوش بن بادي السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الأمنية، قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2010، ص14.

[31]– إرزيل الكاهنة، مرجع سابق، ص53.

[32]– سليمان حاج عزام، مرجع سابق، ص106.

[33]– محمد شعبان، الآليات المستحدثة في ظل قانون الاستثمار الجزائري 22–18 (اللجنة العليا للطعون، المنصة الرقمية للمستثمر، الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية)، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد السادس، العدد الأول، 2023، ص1830.

[34]– بوستة جمال، التوجهات الحديثة للسياسة الاستثمارية على ضوء أحكام القانون 22–18 المتعلق بالاستثمار، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد السادس، العدد الثاني، 2023، ص15.

[35]– إرزيل الكاهنة، مرجع سابق، ص71.

[36]– راجع المادة السادسة، القانون رقم 22–18، سالف الذكر.

[37]– إرزيل الكاهنة، مرجع سابق، ص72.

[38]– حمصي ميلاد ومقلاتي مونة، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار كآلية لتفعيل الرقمنة في مجال الاستثمار، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد السادس، عدد خاص، ص116.

[39]– المنصة الرقمية للمستثمر (تمت هذه التصريحات على هامش لقاء حول القانون الجديد للاستثمار)، وكالة الأنباء الجزائرية، راجع الموقع الإلكتروني: APS.dz، تاريخ الولوج إلى الموقع: يوم 07 سبتمبر 2023 على الساعة العاشرة (10) صباحا.

[40]– عبد الحكيم حذاقة، الجزائر هل ينعش قانون الاستثمار الجديد اقتصاد البلاد؟ ، الموقع الرسمي لقناة الجزيرة، 18 أفريل 2023، راجع الموقع الإلكتروني: aljazeera.net، تاريخ الولوج إلى الموقع: يوم 07 سبتمبر 2023 على الساعة الواحدة (13:00) زوالا.

[41]– الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار: نحو إطلاق بورصة الشراكة لتسهيل التواصل بين المستثمرين، الإذاعة الجزائرية، 20 أوت 2023، راجع الموقع الإلكتروني: news.radioalgerie.dz، تاريخ الولوج إلى الموقع: يوم 07 سبتمبر 2023 على الساعة الواحدة (13:00) زوالا.

[42]– عبد الحكيم حذاقة، مرجع سابق.

[43]– حرفوش مداني وكريبش نبيل، الرقمنة كآلية لتطوير الاستثمار في الجزائر–المنصة الرقمية للمستثمر أنموذجا، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 06، عدد خاص، 2023، ص18.

[44]– المرجع نفسه، ص19.

قائمة المراجع:

أولا: النصوص القانونية:

–القانون رقم 15–03، المؤرخ في 01 فبراير سنة 2015، المتعلق بعصرنة العدالة، ج رع 06، المؤرخة في 10 فبراير سنة 2015.

–القانون رقم 15–04، المؤرخ في 01 فبراير سنة 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج رع 06، المؤرخة في 10 فبراير سنة 2015.

–القانون رقم 15–21، المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ج رع 71، المؤرخة في 30 ديسمبر سنة 2015.

–قرار مؤرخ في 17 نوفمبر 2013، يحدد محتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وكيفيات تسييرها وكيفيات تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية، ج رع 21، المؤرخة في 09 أبريل 2014.

–القانون رقم 18–05، المؤرخ في 10 ماي 2018، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، ج رع 28، المؤرخة في 16 ماي سنة 2018.

–المرسوم التنفيذي 18–112، المؤرخ في 05 أفريل 2018، الذي يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء إلكتروني، ج رع 21، المؤرخة في 11 أفريل 2018، المعدل والمتمم.

–القانون رقم 22–18، المؤرخ في 24 يوليو سنة 2022، المتعلق بالاستثمار، ج رع 50، المؤرخة في 28 يوليو 2022.

–المرسوم التنفيذي رقم 22–298، المؤرخ في 08 سبتمبر سنة 2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها، ج رع 60 المؤرخة في 18 سبتمبر 2022.

ثانيا: الكتب

–عيبوط محند وعلي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، الطبعة الثانية، دار هومه، الجزائر، 2014.

ثالثا: الأطروحات

–فارس بن علوش بن بادي السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الأمنية، قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2010.

رابعا: المقالات

–علواني نورة، أثر عصرنة الإدارة العمومية بتطبيق الإدارة الإلكترونية على تحقيق مبادئ الحوكمة بمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 07، العدد01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، 2023.

–عدمان مريزق ولونيس حسينة، الحوكمة الإلكترونية مدخل لتنمية الإدارة العمومية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، دع، جامعة البليدة 02، دس.

–سعيدي خديجة ومسيردي سيد أحمد، مشروع الجزائر الإلكترونية واقع وتحديات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الرابع، جامعة البليدة 02.

–إرزيل الكاهنة، نظرة حول جديد قانون الاستثمار لسنة 2022، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 17، العدد الثاني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2022.

–محمد علواني، الاقتصاد المعرفي وريادة الأعمال، مجلة رواد الأعمال، 27 فبراير 2018.

–ندى مجدي مصطفى جلول وآخرون، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدوب العربية 2000–2020، المركز الديمقراطي العربي، 09 يونيو 2023.

–كوسام أمينة، آليات تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر في إطار القانون رقم 22–18، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان بن عاشور، الجلفة الجزائر، المجلد الثامن العدد 02، جوان 2023.

–رزق الله العيد، مستجدات آليات تشجيع الاستثمار الأجنبي –الجزائر–، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2023.

–بن عبيد سهام، دور القانون 22–18 المتعلق بالاستثمار في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد السابع، العدد 01، 2023.

–سليمان حاج عزام، التلازم بين الاستثمار الناجح ومبادئ الشفافية والديمقراطية، مجلة الحقوق والحريات، العدد الثالث، ديسمبر 2016.

–محمد شعبان، الآليات المستحدثة في ظل قانون الاستثمار الجزائري 22–18 (اللجنة العليا للطعون، المنصة الرقمية للمستثمر، الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية)، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد السادس، العدد الأول، 2023.

–بوستة جمال، التوجهات الحديثة للسياسة الاستثمارية على ضوء أحكام القانون 22–18 المتعلق بالاستثمار، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد السادس، العدد الثاني، 2023.

–حمصي ميلاد ومقلاتي مونة، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار كآلية لتفعيل الرقمنة في مجال الاستثمار، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد السادس، عدد خاص.

–حرفوش مداني وكريبش نبيل، الرقمنة كآلية لتطوير الاستثمار في الجزائر–المنصة الرقمية للمستثمر أنموذجا، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 06، عدد خاص، 2023.

خامسا: المواقع الإلكترونية

– موقع مجلة رواد الاعمال www.rowadalaamal.com ، تاريخ الولوج إلى الموقع: 01 سبتمبر 2023 على الساعة الخامسة (17) مساء.

– موقع المركز الديمقراطي العربي www.democraticac.de ، تاريخ الولوج إلى الموقع: 02 سبتمبر 2023 على الساعة التاسعة (21) مساء.

– الموقع الرسمي للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار www.aapi.dz تاريخ الولوج إلى الموقع: 04 سبتمبر 2023 على الساعة العاشرة (22:00) مساء.

– الموقع الرسمي للمنصة الرقمية للمستثمر www.invest.gov.dz ، تاريخ الولوج إلى الموقع: 06سبتمبر 2023 على الساعة الحادية عشر (11) صباحا.

– الموقع الرسمي لوكالة الانباء الجزائرية www.APS.dz ، تاريخ الولوج إلى الموقع: يوم 07 سبتمبر 2023 على الساعة العاشرة (10) صباحا.

– الموقع الرسمي لقناة الجزيرة www.aljazeera.net ، تاريخ الولوج إلى الموقع: يوم 07 سبتمبر 2023 على الساعة الواحدة (13:00) زوالا.

– الموقع الرسمي للإذاعة الجزائرية www.news.radioalgerie.dz ، تاريخ الولوج إلى الموقع: يوم 07 سبتمبر 2023 على الساعة الواحدة (13:00) زوالا.

سادسا: المراجع باللغة الأجنبية

- Founas souhila, la plateforme numérique de l’investisseur : une solution numérique pour améliorer le climat d’investissement en Algérie, revue el-nebras d’études juridiques, volume : 06, N :04, avril 2023.